

وهذا هو الوجه الثالث فيه ومنزلة كل واحد من الأكل والجماع ومن إحدى الشهوات عيب  
على الكفاية أيضا ومجتمعة فصرحوا في الجماع ناسيا عن كونه الأكل راحق به بعض النفاذ  
من أشكل كثيرا لذور نسيان ذلك قال ابن حبيب ذهب ملاك الإجماع الثمنا  
على من أكل وشرب ناسيا وهو القياس فإن الصوم فتركت ركنه وهو من باب المأمورات  
والفعله إن النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعلمه من لم يوجب الضاحية أي  
لأنه أمر بالإتمام وهي التي يتصور ما يظهره على الاحتياط الشرعية فيستكمل به  
حتى يترك ويل على أن لا يراعى الصوم من حيثته اللغوية وكانه يشرب في هذا إلى ترك  
ابن القضاة من معنى قوله فليتم صومه إليها الذي كان محل فيه وليس فيه نسيان لفظا  
قال ونزله ناسيا لوجه أنه وسماه ما يستدل به على صحة الصوم لاستعماله بأن الفعل  
الصادق منه مسلط بالإحصاء على مكانه لا على صفة الحكم فيه قال ونقل في الحكم  
بلاكل والشرب للغالب لا نسيان الجماع بان أحسن الأنبي لا يوجب تقاوا واختلاف التايلون  
منهما وما تداخلت فيه التايلون بان أحسن الأنبي لا يوجب تقاوا واختلاف التايلون  
بالألف وهو يوجب جمع القضاة الكفاية إلا مع أننا لم نعلم على أن أكل ناسيا لا يوجب كسرا  
ذلك على قصر حاله ناسيا عن حالة الأكل من أراد إجماع بضمه من عليه فابنا  
طريقه القياس والتايلون وجوده في الواقع من عدمه إلا ان القياس في الوصف الثاني  
التي واجاب بعضنا ناسية بان عدم وجود القضاة على الجماع ما حو من عموم قوله في  
طريق الحديث من أنظر في شهر رمضان لأن النظر في من أن يأكل أو يشرب أو جماع  
وأما حكم الأكل والشرب بالذكر من القرن الماضي فكذلك أغلب وتروا لعدم  
الاستئذان عنها فالبا **قوله** ههنا هو الذي استراي **قوله** إذا نسي فاعلم من روي  
مسلم من طريق إسماعيل عن هشام بن عمار وهو ما يم فاعلم وللصن من الشؤ من طريق  
إسماعيل عن هشام بن عمار عن ابن حبان وهو ما يم فاعلم وللصن من الشؤ من طريق  
الشمس بن عبد الله عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن جابر بن عبد الله قال سألت رسول الله  
ناسيا وانا صائم وهذا الرجل هو أبو هريرة روي الحديث أخرجه المحدثين في  
صحة **قوله** نسي صومه من رواية الرزدي من طريق قتادة عن ابن سيرين فلا يظن  
**قوله** ناسيا لوجه أنه وسماه من رواه الرزدي في ناسيا هو من نسي ما نسيه الله قال  
ابن العربي تسلم جميع نفي الامسار ناسيا هو هذا الحديث وعلم ما لك أبي الله من  
طريقها ما ترون عليه لأن النظر في الصوم والامسار ركن الصوم ناسية ما ترون  
ركنه من الصلوة قال وفرد روي الأثر في قوله لا تضاعل في تناوله على ما عاين بعينه  
ولا تضاعل على ذلك وهذا نسيان وانا أقول لبيته في شبعه ونشركه بالاحتمال  
ما لك من أنجز الواحد إذا جازت التراخي لم تجله فماجا الحديث الأول للرواية  
لأنه في روى الامم علمنا به وانا الثاني فلا يبرهنها نلم نوله في والارزدي اخرج

كروم

من استعمل القضاة واجب ما علم يتعرف فيه للقضاة فيعمل على شرطه لا يخرج ولا يطلب  
صيام يوم لا حرم فيه لكن روي أن لا يدخل في سقوط القضاة وهو من لا يتكلم  
الاحتياط لكن الثاني من صحته فان صح الاحتياط وسقط القضاة التي واجاب  
بعض المالكية بعمل الحديث على يوم النطق حكاه ابن النخعي عن ابن شاذان وكذا  
قال ابن القضاة واعتل ما لم يقع من الحديث أثبات القضاة فعمل على شرط الكفاية عنه وأثبت  
الطلب ويمنع لم يرد من الحديث أثبات القضاة فعمل على شرط الكفاية عنه وأثبت  
عذر من روى الامم عنه وثباته التي بيننا انتهى والخبر من ذلك كله ما أخرج  
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد  
ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلطف من أفطن شهر رمضان ناسيا فلا  
تصالحه ولا كفاية في شهر رمضان وصرح بإسقاط القضاة في الأثر في قوله من شهر  
من روى عن الأنصاري وكعب بن عمرو بن أبي هريرة عن ابن عمر بن الخطاب عن أبي هريرة  
ابن حبان وابن أبي عمير عن أبي حاتم الرازي وكذا عن الأثر في قوله من شهر رمضان ناسيا فلا  
المنزلة به كما قال أبي بصير وهو ثبته والإدراك أن التردد في إسقاط القضاة  
لا يصح من رمضان فان الثاني اخرج الحديث من طريق علي بن بكير عن محمد بن عمرو  
ولفظه إن الرجل يأكل من شهر رمضان ناسيا فقال له أخرج وسماه وقد  
ورد إسقاط القضاة من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الأثر في قوله من شهر رمضان ناسيا فلا  
يحدث عيسى بن الحكم عن ابن عبد الله عن هشام بن عبد الله عن ابن سيرين ولفظه فابنا  
رويت سابقا الله الله لا تضاعل عليه وقال بدر بن محمد هذا أسناد صحيح كقوله  
قلت لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عمير وليس فيه ما  
المراد به روي الأثر في إسقاط القضاة من رواية أبي هريرة وروى مسعود  
المصري والبيهقي عن عبد الرحمن بن عمار بن عبد الله عن أبي هريرة وروى أيضا  
من حديث أبي سعيد روى من أشكل من شهر رمضان ناسيا لا تضاعل عليه وإن شاء  
وإن كان منصفنا لك صام اللسان لوجه فاقول دعوات الحديث بعد الزيادة أن يكون  
حسنا فيصير للاحتياج به وتروى الاحتياج من كثير من المسائل ما ترون في القن  
ويصدق أيضا بأنه قد اثنى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم كما قاله  
ابن المنذر وابن حزم وغيرهم على أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة  
وإن هو موم هو موافق لنزله تعالى ولكن يوازي ما كتبت فلو سلم ما لسان  
ليس من ذلك القلوب وموافق للقياس من الرجال الصلاة بعد الأكل لا يمتنع  
قاله الإمام والقياس الذي ذكره ابن العربي يفرق بين ما يله القن لا يفتل ورده  
لحديث من صحته بكونه صحيحا وقد دخلت القضاة على ما علمه من أن صلاة  
من الصيام من روى بالقياس على الصلاة أدخلت ما علم من فاعلمه ولو نسي باب الصلاة